البيان الصادرعن
الاجتماع الخامس عشرللجنة الوزارية العربية الرباعية
المعنية بمتابعة تطورات الأزمة مع إيران
وسبل التصدي لتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية
مقرالأمانة العامة: 3 مارس/ أذار2021

–

عقدت اللجنة الوزارية العربية الرباعية المعنية بتطورات الأزمة مع إيران وسبل التصدي لتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية، والمكونة من كل من: دولة الإمارات العربية المتحدة (رئاسة اللجنة)، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، اجتماعها الخامس عشر على هامش أعمال الدورة (155)، بتاريخ 2021/3/3 بمقر الأمانة العامة.

ناقشت اللجنة الوزارية تطورات الأزمة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومسار العلاقات العربية مع إيران وسُبل التصدي للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وأخذت علما بنتائج اجتماع السادة المندوبين الدائمين للدول أعضاء اللجنة بتاريخ 2021/2/28 الذي استضافته المملكة العربية السعودية بمقر سفارتها بالقاهرة، كما اطلعت اللجنة على التقرير الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة حول ابرز التدخلات الإيرانية في شؤون دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى التقرير الذي قدمته مملكة البحرين حول التدخلات الإيرانية في شؤون مملكة البحرين، وكذلك على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة في هذا الشأن وعلى الرصد الذي قامت به حول أبرز التصريحات السلبية للمسؤولين الإيرانيين تجاه الدول العربية.

أكدت اللجنة على القرارات العربية والدولية التي تُدين التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية ودول المنطقة، والإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق تقدم في ثنائية الأمن والتنمية لشعوبنا تتناسب مع قدراتنا، طالما لم تتخذ خطوات جماعية لمواجهة الخطر الإيراني، الذي يهدف إلى الهدم والتخريب وزعزعة الاستقرار، والذي لا يأخذ في الاعتبار أسس حسن الجوار والالتزام بالمواثيق الدولية.

وأدانت اللجنة الوزارية استمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، واستنكرت في ذات الوقت التصريحات الاستفزازية المستمرة من قبل المسؤولين الإيرانيين ضد الدول العربية، كما أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء ما تقوم به إيران من تأجيج مذهبي وطائفي في الدول العربية، بما في ذلك دعمها وتسليحها للميليشيات الإرهابية في بعض الدول العربية وما ينتج عن ذلك من فوضى وعدم استقرار في المنطقة يُهدد الأمن القومي العربي، الأمر الذي يُعيق الجهود الإقليمية والدولية لحل قضايا وأزمات المنطقة بالطرق السلمية وطالبتها بالكف عن ذلك.

وأدانت اللجنة مواصلة دعم إيران للأعمال الإرهابية والتخريبية في الدول العربية، واستمرار إيران في تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية وغيرها من أنواع الصواريخ وتزويد الحوثيين بها، وأدانت استمرار عمليات إطلاق الصواريخ الباليستية إيرانية الصنع من داخل الأراضي اليمنية، وكذلك الطائرات المسيرة ضد أهداف حيوية ومدنية في المملكة العربية السعودية، والذي قوبل بإدانة عربية ودولية واسعة، باعتباره يشكل تهديداً جدياً للأمن والاستقرار في المنطقة وخرقا سافراً لقرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015) الذي ينص على ضرورة الامتناع عن تسليح الميليشيات، مؤكدة على دعمها للإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية من أجل التصدي لهذه الأعمال العدوانية حماية لأمنها واستقرارها. كما أكدت اللجنة كذلك على ضرورة التزام إيران بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2231 (2015) فيما يتعلق ببرنامجها الصاروخي، وعلى ضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك إيران لالتزاماتها بموجب الاتفاق وعلى أهمية انضمام إيران إلى كافة مواثيق السلامة النووية ومراعاة المشاكل البيئية للمنطقة. وما تضمنه ذات القرار من تأكيد على حظر إيران لإجراء التجارب الباليستية وتطويرها للصواريخ بعيدة المدى والصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية.

وأكدت اللجنة على أهمية مشاركة الدول العربية المعنية في أي مفاوضات دولية مع إيران تخص برنامجها النووي وأنشطتها المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة، وبما يراعي هموم ومشاغل الدول العربية في هذا الشأن، وفي هذا الاطار أكدت اللجنة على تكليف سفراء الدول الأربع أعضاء اللجنة المعتمدين لدى مجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا (مجموعة 5+1) لنقل مخرجات الاجتماع الخامس عشر للجنة (البيان والقرار الخاص بالتدخلات الإيرانية) إلى الجهات المعنية في تلك الدول لإحاطتها علماً بالتوجه العربي في هذا الشأن.

وأدانت اللجنة بأشد العبارات الهجمات الإرهابية على منشآت شركة أرامكو النفطية السعودية، بتاريخ 2019/9/14، باستخدام أسلحة إيرانية الصنع، استهدفت كلا من موقع "بقيق"، وحقل "خريص". واعتبرت بأن هذه الهجمات شكلت تصعيداً خطيراً ومساساً بالأمن القومي العربي والأمن العالمي. ورحبت اللجنة بتقرير الأمم المتحدة الصادر بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2020 والذي أكد على مسؤولية النظام الإيراني عن الهجمات التخريبية التي استهدفت المنشآت النفطية في بقيق وخريص، واستهدفت مطار أبها الدولي، مما يُعد انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن الدولي. وجددت اللجنة الإعراب عن دعمهما الكامل للمملكة العربية السعودية وتأييدها لكافة الإجراءات التي تتخذها المملكة من أجل تأمين أراضيها في مواجهة العدوان على منشآتها النفطية.

وأكدت اللجنة الوزارية على استنكارها وإدانتها للزيارات والتصريحات الاستفزازية للمسؤولين الإيرانيين تجاه الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى). بما في ذلك الزيارة التي قام بها القائد العام للجيش الإيراني بتاريخ 2021/1/25 إلى الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة وكذلك الزيارة التي قام بها قائد الحرس الثوري الإيراني بتاريخ 2021/1/2 إلى جزيرة أبو موسى المحتلة.

وأدانت اللجنة ما يصدر عن الأمين العام لحزب الله الإرهابي من إساءات مرفوضة للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية اليمنية، الأمر الذي يُشكل تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية يقصد به إثارة الفتنة والحض على الكراهية، ويعتبر امتداداً للدور الخطير الذي يقوم به هذا الحزب الذي يُعد أحد أذرع إيران والمزعزع للأمن والاستقرار في المنطقة، وتؤكد أن هذا الحزب يُشكل مصدراً رئيساً للتوتر مما يستوجب ضرورة ردعه والتصدي له ولمن يدعمه، وضرورة إلزامه بالكف الفوري عن هذه التصريحات وكافة الممارسات التي تُعرقل جهود إحلال السلام في المنطقة، وتؤكد اللجنة على رفضها المطلق لأي إساءة للرموز والقيادات، وتدعو الحكومة اللبنانية إلى إدانة التصريحات والتدخلات السافرة من قبل أحد مكوناتها الأساسية، وذلك في إطار الالتزام بعلاقات الأخوة التي تربط الدول العربية بالجمهورية اللبنانية، ورحبت بقرار كل من ألمانيا وكوسوفو تصنيف حزب الله اللبناني منظمة ارهابية.

واستنكرت اللجنة وأدانت استمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، وقيام إيران بمساندة الإرهاب وتدريب الإرهابيين وإيوائهم وتهريب الأسلحة

والمتفجرات، وإثارة الفتنة والنعرات الطائفية، ومواصلة التصريحات المعادية وعلى مختلف المستويات بُغية زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين، وتأسيسها لجماعات إرهابية بالمملكة مُمولة ومُدربة من الحرس الثوري الإيراني وذراعيه كتائب عصائب أهل الحق الإرهابية وحزب الله الإرهابي، وذلك بما يتنافى مع مبدأ حُسن الجوار واحترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأكدت اللجنة على دعم مملكة البحرين في كل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها.

كما رحبت اللجنة بقرارات عدد من الدول بتصنيف ما يُسمى بسرايا الأشتر وسرايا المختار الإرهابيتين في مملكة البحرين واللتين تتخذان من إيران مقرا لهما، كمنظمتين إرهابيتين، وعدد من أعضائهما على قائمة الإرهاب، ويعكس هذا الموقف إصرار دول العالم على التصدي للإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكل من يقوم بدعمه أو التحريض عليه والتعاطف معه، ويمثل دعما لجهود مملكة البحرين والإجراءات التي تقوم بها في تعزيز الأمن والاستقرار والسلم فيها.

ورحبت اللجنة باستضافة مملكة البحرين لأعمال المؤتمر الدولي للأمن البحري والجوي في 21-22 أكتوبر/تشرين أول 2019، وبمشاركة أكثر من 60 دولة، تأكيداً لدور مملكة البحرين الذي تضطلع به للمساهمة في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة، ومواجهة مخاطر الممارسات الإيرانية التي تُشكل خطراً كبيراً على الملاحة البحرية والجوية في المنطقة.

ونددت اللجنة باستمرار التدخل الإيراني والتركي في الأزمة السورية وما يحمله ذلك من تداعيات خطيرة على مستقبل سوريا وسيادتها وأمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وأن مثل هذا التدخل لا يخدم الجهود المبذولة من أجل تسوية الأزمة السورية بالطرق السلمية وفقا لمضامين جنيف (1).

وأعربت اللجنة عن التضامن مع قرار المملكة المغربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران نظراً لما تمارسه هذه الأخيرة وحليفها حزب الله الإرهابي من تدخلات خطيرة ومرفوضة في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية عبر محاولة تسليح وتدريب عناصر تهدد أمن واستقرار المغرب، والذي يأتي استمراراً لنهج إيران المزعزع للأمن والاستقرار الإقليمي.

كما أدانت اللجنة أيضا الأعمال التخريبية التي طالت السفن التجارية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة وفي بحر عُمان، وأعربت عن إدانتها للتهديدات الإيرانية المباشرة للملاحة الدولية في الخليج العربي ومضيق هرمز، وكذلك تهديدها للملاحة الدولية في البحر الأحمر عبر وكلائها في المنطقة، بما في ذلك استهداف ميليشيا الحوثي الإرهابية لناقلة نفط سعودية في مضيق باب المندب. وأكدت اللجنة على أهمية الوقوف بكل حزم وقوة ضد أي محاولات إيرانية لتهديد أمن الطاقة وحرية وسلامة المنشآت البحرية في الخليج العربي والممرات البحرية الأخرى، سواء قامت به إيران أو أذرعها في المنطقة، باعتبار أن ذلك يُشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي، وتهديداً واضحاً وصريحاً للأمن والسلم في المنطقة والعالم، ولاستقرار الاقتصاد العالمي.

وأكدت اللجنة على أهمية تكثيف الجهود الدبلوماسية بين الدول العربية والدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتسليط الضوء على ممارسات إيران التي تعرض الأمن والسلم في المنطقة للخطر، ومطالبة المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم لمواجهة إيران وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وثمنت في هذا الصدد الجهود التي بذلتها ترويكا المجموعة العربية في نيويورك برئاسة المملكة العربية السعودية، من خلال اللقاءات الثنائية التي عقدتها مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة ومع عدد من الدول وخاصة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وذلك تنفيذا للبيان الصادر عن القمة العربية الطارئة التي عقدت في مكة المكرمة بتاريخ 2019/5/30.

وأكدت اللجنة على أهمية مواصلة الجهود من أجل تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري، وخاصة ما يتعلق منها بالتوجه إلى الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة لإدراج الموضوع على أجندتها وفقا لأحكام المادة (2) الفقرة (7) من ميثاق الأمم المتحدة التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإصدارها كوثائق رسمية من وثائق الأمم المتحدة، كما أوصت اللجنة كذلك بدعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستمرار حظر تسليح النظام الإيراني للحد من جرائم هذا النظام وعدائيته.

كما حذرت اللجنة من البرامج العسكرية الإيرانية التي تعتمد على استغلال أمن الفضاء، ودعت إلى تكثيف النشاط الدبلوماسي العربي على صعيد العلاقات الثنائية والمنظمات الإقليمية والدولية لبناء موقف دولي ضد تطوير إيران لقدراتها العسكرية الفضائية لما تُشكله من تهديد لاستقرار المنطقة والعالم، كما في إطلاق إيران مؤخراً للقمر الصناعي للاستطلاع "نور".

وتم الاتفاق على عقد اجتماع للجنة على مستوى المندوبين الدائمين للدول الأربعة أعضاء اللجنة لدى جامعة الدول العربية، وذلك بصفة دورية مرة كل ستة أشهر في إحدى عواصم الدول الأربعة أعضاء اللجنة، من أجل تفعيل مقترح المملكة العربية السعودية بالعمل على الانتهاء من صياغة الاستراتيجية العربية لمواجهة التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية والتصدي لها. وفي هذا الإطار ثمنت اللجنة الاستراتيجية العربية الموحدة التي أعدها البرلمان العربي للتعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأوصت بتكليف الأمانة العامة بدمجها مع التوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة على مستوى كبار المسؤولين الذي عقد في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 17-18 أكتوبر/تشرين أول 2016.

—